

للرهن من وثيقة فان كان له من وثيقته فلا بد ان يستوفى رهنه بالاد
 احضار الرهن وكذا ان كان الرهن من مخرج عدل ولا يكفر احضاره
 ولا باحضار غيره من باع الرهن من باع الرهن حتى يقبضه وان قضى
 بعض حقه من حقه حتى يقبض الباقي والرهان ان يحفظ الرهن بنفسه
 وولده وخارجه الا في عياله فان حفظه بغيره واورعه من كل
 قبته وكذا ان تصرفه او جعله لغيره فان جعله واصح غيرها
 فان عدل من حفظه ورده اليه او رهنه كاجرته يستحقها
 واما اجرة الدين والمزولة والغلاء من الجارية فتقسم على الصمون
 والامانة وثمنه بنقبة واصلا حقه على الرهن كالنقبة والسوق وجره
 الرهن كاجرته فلو رهن الرهن وفي البستان والقمح فله جزاءه والقيام
 بمصالحه وما اذا ما حرمها مما اوجب عليه من غيره فله جزاءه والقيام
 برهنه عليه وعن الامام لا يرجع ايضا ان كان حيا حاضرا **باب ما يجوز**
 ارضه به والرهن به وما لا يجوز به يصح من المشايخ وان مما لا يعمل
 القسمة او من الشريك ولو طرغ ففسخ خلافه لا بد من قوله من الترخيل
 الشجر بدون الشجر ولا الذرع والاذن بدونها ولا الشجر ولا الذرع من ثوبين
 بالتم والذرع ولو رهن الشجر من ثوبين والذرع بما جاز ولا يجوز
 رهن الرهن والذرع والاولى للمكانة ولا بالذرع والذرع والذرع والذرع

مضمون

مضمون بغيره كالبيع في الربا ببيع ولو بالكفاة بالنفسر ولا بالقصاص
 في النفسر وما رهنه بالذرع ولا بالشفعة ولا باجرته النابذة والمغنية ولا
 بالجره الجارية والمديون ولا يجوز السلم من الحجر ولا من ثمنه من ميم
 او رهنه ولا ضمان له من ثمنه ولو يمتد او يضمنه اسم هو لو ان ثمنه من
 رهنه ويصح بالدين ولو يمتد او يضمنه اسم هو لو ان ثمنه من رهنه
 بالاسم يرفع ما وعد ان يمتد قيمته او اقله ويرس المال السلم وغيره القصر
 وبالسلم فيه فان هلك في حمله القدر فداسته في حمله وان اقره فاق
 قبل التقدير والهلاك يظل القدر وان رهنه بالسلم فيه من بدل ان يفتح
 وحاله به الفسخ به لا في الاصل ويصح بالاعتداء الضمون في نفسها
 اي التبر والقيمة كالعضد والمهر والخلع وبلا امرع من رهنه عدو
 ببدل الاضحية عن تكاثره وان اقره يرضى به من عدم الدين ولو حله
 له يرضى عن طفله جازا وكان الوصي فان هلك له ثمنه لم يقضه من ثمنه
 ولو رهنه الدين بغيره من ابن امره يرضى به او من غيره بغيره يرضى به
 صح بخلاف الوصي وان استوان الوصي التيمم وكسوته او عطائه ورهنه به
 متاعه صح وليس للطفل ان يبيع بغير الرهن في شيء من ذلك ما لم يقض له
 ولو رهنه ثوبا من ثمنه بغيره جازا او ثمنه بغيره جازا او ثمنه بغيره
 مائة فالرهن مضمون فان رهنه الذئب بالذئب فله حقه كل ما رهنه